

الإصلاحات التربوية في الجزائر في ظل التحولات
الاجتماعية و الاقتصادية

د. مفتاح نادية

جامعة الجلفة

مقدمة :

إن أخطر ما تواجهه المجتمعات العربية أمام التحديات العالمية مسألة التعليم و قطاع التربية وذلك أمام تحديد مسارها المستقبلي من أجل ممارستها الدور الايجابي خلال التفاعلات الحضارية و التكنولوجية ، فإنها أمام مسؤولية كبيرة في تكوين الإنسان العربي على مستوى الفكر ، على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تحقق بعض الانجازات في مجال التعليم إلا أنها كانت متفاوتة خلال العقدين الأخيرين و ذلك حسب الإمكانيات المتاحة من جهة و بداية الاستقلال السياسي الذي اختلف من بلاد عربية لأخرى ، حيث سعت هذه الجهود إلى نشر التعليم و توفير فرص متزايدة لاستيعاب الملتحقين بمراحل التعليم الثلاثة ¹ .

بذلت أيضا جهودا في بعض البلدان العربية في إصدار إستراتيجية خاصة في تطوير قطاع التربية و تطبيق أسسها و منطلقاتها في إطار المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، بالإضافة إلى الجهود التي

¹ حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، الإحصاءات و الوثائق ، سينا للنشر ، ط 1 ، القاهرة ، 1993 ، ص 192

بذلها مكتب التربية لدول الخليج العربية ، و على الرغم من هذه الجهود المبذولة فإنها تبقى دون المستوى إذا ما قورنت بالاحتياجات في هذا المجال لبلوغ التنمية الشاملة .

يبدو إذن أن واقع التربية و التعليم في الوطن العربي يعاني قصورا كيفيا في نوع التعليم المتبع و جودته أكثر من القصور الكمي و هذا ما يجسده الخل الكبير بين مخرجات التعليم في ما بعد مرحلة التعليم الأساسي و بين عالم الشغل و احتياجاته من مختلف القوى العاملة (2) ¹، بالإضافة إلى ذلك الافتقار إلى معايير و أساليب عملية لتقويم أداء هذا النظام التعليمي .

إن الجزائر من بين المجتمعات العربية التي مازالت تعاني من عدم بلورة أهدافها على مستوى قطاع التربية و التعليم و بذلك تظهر المعضلة الأساسية في المنظومة التربوية ، حيث يشكل هذا أزمة للتواصل مع الواقع بكل معطياته و شكلت بذلك ظاهرة متواصلة و شاملة و لا ظرفية حيث أنها مست البنية الكلية سواء ما تعلق بالهياكل أو الاختيارات على الرغم من أن التعليم في الجزائر بذل جهودا في تطوير أنظمتة التعليمية.

¹حامد عمار ، نفس المرجع السابق ، ص 194 .

من أجل أداء الدور الأساسي في توجيه قرارات المتعلم و استثمارها على أمر بعيد من جهة ، و تلبية حاجة المجتمع في ذلك من جهة أخرى إلا أن الأزمة لم يتجاوزها هذا القطاع منذ الاستقلال على الرغم من أن فترة الثمانينات سجلت اتجاهات للتطور ، إلا أن ذلك لم يسمح لها بمواجهة التحديات .

إن الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع و الذي عرف التطبيق على مراحل لم يستطع خلاله هذا المشروع الإصلاحي تخطي الأزمة و تجاوزها في كل مرحلة من مراحل تطبيقه ، و لهذا أصبحت معدلات التغير و أبعاده في المجتمع الجزائري أقل من طموحاته و إمكانياته و منه لم يستطع الإصلاح التربوي أن يستجيب لمعطيات و مستلزمات كل مرحلة في تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا .

و أمام مناقشتنا لهذا الموضوع فإننا لابد أن نشير إلى أهم نقطة و المتمثلة في الموجة العلمية العالمية التي تتطلب التحدي لبلوغ هذا المستوى ليفرض بذلك الإصلاح التربوي نفسه كضرورة حتمية لتطوير ما هو موجود و بذلك إمكانية إقامة ما يسمى مشروع الاستثمار الفعلي للعنصر البشري في هذا المجال خاصة و أن الإنسانية تعيش عصر العولمة بكل معطياتها و متطلباتها و لمسايرة هذا الوضع بات من الضروري النهوض لاتخاذ إجراء حتمي و تدارك النقائص التي تعاني

منها المنظومة التربوية ، و لن يتأتى لنا ذلك إلا إذا تم الاعتماد على مكونات محددة للوصول إلى تجديد مخرجاته و بذلك تصبح عمليات التجديد مصدرا للحياة و الانطلاق و ضمانا لتعظيم النواتج¹.

و القضية هنا و التي يمكن الإشارة إليها هو أن التعليم غدا في حياتنا المعاصرة حقا مستحقا من حقوق الإنسان الجزائري ، و بات من الضروري إذن توضيح معالم الطريق التربوي لأنه الأمد المؤكد هنا هو أن كلا من المدرس و الهيئة المحيطة به في عملية التعليم تعالج عنصرين أساسيين ، خبرات المجتمع و التلميذ²، إن مضمون ما ذكر هنا يوضح على ضرورة القيام بمراجعة شاملة لبرامج إعداد المعلم أولا ثم إعادة بناء التعليم تماشيا مع احتياجات البيئة التي تخدمها و استجابة للتحولات الحاصلة تدل المؤشرات التاريخية منذ الاستقلال على أن قطاع التربية و التعليم في الجزائر خضع إلى إصلاحات مرحلية مست بعض المستويات المكونة له ، حيث أنه لا يخفى على أحد أن هذا القطاع يمثل مؤسسة إستراتيجية في المجتمع

¹ حامد عمار ، دراسات في التربية و الثقافة ، نحو تجديد تربوي ثقافي ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص 11

² نجيب إلياس برسوم ، محمد مصطفى زيدان ، المتغير الاجتماعي و التربية ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1966 ، ص 126 .

إلا أن البرامج في كل إصلاح أنجزت وفق طرق معينة و تحقيق أهداف أيضا خاصة و من هنا فإن الوسائل المتخذة لهذه العملية خضعت إلى هذا الأساس أيضا و للخروج من هذه الدائرة تحتاج إلى بعد جديد ذو رؤية شاملة للتجديد و الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الراهنة و المستقبلية لأن التطوير لا يحدث تلقائيا لا على مستوى النسق المجتمعي و لا على مستوى المنظومة التربوية بطبيعة الحال .

أكدت التجربة على مستوى القطاع أو مستوى المؤسسة التعليمية أن الجزائر تتقاسم هذا الوضع و المصير مع البلدان العربية من حيث أوضاعها و منطلقاتها و إمكانياتها تعاني من قصور كبير في إمكانية بلورة أهدافها و تحديد سياستها و أكثر من ذلك جمود مناهجها التعليمية كذا الأساليب المتبعة و هذا الذي تعدى إلى تشويه ممارستها و بالتالي العجز في إعداد النوعية .

أمام هذه الوضعية من جهة و التحولات التي تمر بها المجتمعات فإنه من الضروري التركيز في البحث على أهم العوامل التي أعاققت نجاح الإصلاح التربوي في الجزائر ومن ثم هل يمكن لها أن تتجاوز هذه المنظومة الأزمة التي لازمتها لفترة طويلة ؟ .

يمكن التركيز هنا على أهم فرضية من خلالها يمكن الإجابة على هذا التساؤل الكبير الذي و بذلك حصره خلال هذا العمل إلا أننا نحاول التركيز على العوامل التي تخرج عن إطار المنهاج الذي تم إجراء الإصلاح عليه و بذلك يتم التركيز إذن عن العناصر المحيطة به و التي أعاققت هذا الإصلاح عبر مراحل متتالية

إن التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري و التي مازال يمر بها تستدعي الاهتمام بالميكانيزمات التي من شأنها أن توجه هذه المنظومة في المسار الصحيح و أيضا لابد أن يقترن هذا بجمع المعطيات العملية على الواقع المستهدف من هذه العملية .

1- وضعية الإصلاح التربوي في الجزائر :

إن المتتبع للمشروع الإصلاحي في المنظومة التربوية يستشف أن كل الإصلاحات ارتبطت بقضايا التنمية على الرغم من أنه شكل أولوية في الاهتمامات حيث أكد الدستور الصادر عام 1963 هذه الأولوية إلا أن الأمر رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 قد وضع الأسس القانونية لنظام التعليم في الجزائر و تضمنت هذه الأسس الهوية الثقافية و تعميم مجانية التعليم استجابة إلى متطلبات المجتمع في تلك الفترة التاريخية و بذلك تمكين كل الفئات الاجتماعية من نفس الحظوظ على اختلاف انتماءاتها الطبقية و أيضا إمكانياتها المادية هذا الذي يمكن

المجتمع من تجسيد نفسه حيث باتت العقلية الجزائرية عقلية تعاضديه و لأن الإنسان الجزائري ظل على مدى التاريخ يبحث عن السند المادي و المعنوي¹، و مر بذلك الإصلاح التربوي في الجزائر بثلاث محطات أساسية سجلت فيها هذه المنظومة التحولات بغض النظر عن النتائج المترتبة عن هذا الأخير .

إن المرحلة الأولى للإصلاح و التي تبدأ من سنة 1962 م إلى نهاية سنة 1976 م، يمكن اعتبارها فترة انتقالية حيث أنه كان لا بد من إحداث التحول من فترة عرف فيها التعليم توجهها يتطابق و النظام الاستعماري من جهة و حرمان الفئات الدنيا منه تماما، إذن كان الإصلاح في تلك الفترة حتمية لا بد منها لاحتواء التوجهات الأساسية للاستجابة لواقع التعليم مع محاولة تكييف المضامين المتوارثة عن النظام التعليمي الفرنسي و كذلك السعي إلى التعريب تدريجيا و بذلك تحققت نتيجة كمية تتأكد نسبة التمدرس للأطفال التي ارتفعت من 20 % في أول دخول مدرسي بعد الاستقلال إلى 70 %² في نهاية المرحلة الخاصة بالإصلاح الأول .

¹ عشراتي سليمان ،الشخصية الجزائرية،الارضية والمحددات الحضارية،ديوان المطبوعات

الجامعية،الجزائر 2002،ص205

² <http://assps.yourforumlive.com/t12-Topic>

أما الفترة الثانية ، فكانت قد بدأت من سنة 1976 إلا أن المشروع الإصلاحي في قطاع التربية في هذه المرحلة تضمن الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي و مجانيته حيث يضمن الاحتفاظ بالتلميذ لمدة 09 سنوات في مقاعد الدراسة و كان الهدف من كل هذا تنمية الشخصية و اكتساب المعارف و التكنولوجيا بالإضافة إلى ذلك تم إعادة هيكلة المنظومة التربوية و ذلك بإدخال التعليم التحضيري دون إجباريته أما التعليم الأساسي فهو إلزامي و مجاني لمدة 09 سنوات ، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فتم هيكلتها إلى تعليم ثانوي عام و تعليم ثانوي تقني ، إذ شرع في تعميمه إبتداءا من العام الدراسي 1980 / 1981.

أما الفترة الثالثة في الإصلاح فلقد بدأت من سنة 1999 م و احتفظت بنفس مبادئ المرحلة السابقة و لكن حاولت إعادة الهيكلة للقطاع كليا بما في ذلك المناهج و الأساليب و الهياكل و تبني فكرة جديدة فيما يتعلق بالمنهاج التربوي على أساس المقاربة بالكفاءات تماشيا مع التغيرات الحاصلة و الحاجات الجديدة و تلبيتها إلا أن و مع التحول بقيت المدرسة الجزائرية تعاني مشاكل موضوعية منها ما تعلق بالنقص و الآخر بالضعف .

لهذا نجاح أي مشروع إصلاحى و في أي مجتمع كان ، فإنه يتحدد وفق المعطيات العملية للواقع المستهدف من هذه العملية و لأن الجزائر قامت بإصلاحات شأنها شأن الأقطار العربية الأخرى في المشرق و المغرب في نظام التعليم إلا أن النتائج تميزت بالتباين من مرحلة إلى أخرى على الرغم من أن الغاية كانت واحدة و التباين أيضا امتد على المستوى الإقليمي لأن الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري تاريخيا يختلف عن الظروف في الأقطار العربية الأخرى ، لأن الاستعمار الفرنسي في الجزائر تبنى مشروعا يتضمن المسح و الذوبان¹ و لقد وصل إلى تحقيق ذلك إلا أبعد حد يمكن تصوره ، إلا أن هذه الظروف قد أعاققت مسار الإصلاح الوطني في الجزائر على الرغم من المحاولات لذلك فيما بعد .

لهذا كشفت التجربة السابقة أي في الثلاثين سنة الماضية قصور التخطيط التربوي و لهذا كان من النادر أن استطاع أي إصلاح من هذه الإصلاحات أن يحقق الهدف الذي سطر لأجله و كان بذلك الإخفاق واضحا و الرواسب بادية على أرض الواقع و لذلك لم تستطع هذه الإصلاحات الاستجابة لواقع التحولات التي عرفها المجتمع من جهة و متطلبات هذا التحول في حد ذاته و هكذا بقيت

¹ محمد العزيز الساطي، قضية التربية والتعليم من خلال فكر زعماء الإصلاح ، تقديم الشيخ الشاذلي الشفير مراجعة حمادي الساطي، دار صادر، ط1 بيروت ، 1985، ص38.

المراحل الإصلاحية تمثل حلقة وصل ضعيفة أو الجزء الفاتر للعملية كلها¹ و التي نقصد بها هنا الإصلاح في حد ذاته .

و الواقع أنه لا يمكن أن نستغرب فشل الإصلاحات التربوية في الجزائر لأنها فقدت كلها أثرها تقريبا سواء كان الهدف منها زيادة عدد المسجلين في المدرسة أي ما نعني به هنا الحضور المدرسي أو تحسين نوعية التعليم أو حتى تغيير نظام التعليم في الجزائر و بشكل كلي ، لأن الهدف الأول و الأخير و المهم إن صح التعبير عنه من الإصلاح هو تحقيق الكفاية في إعداد الكفاءات المهنية و العلمية المطلوبة للنهوض بالمجتمع و في ظل التحولات العالمية على هذا المستوى و محاولة بذلك الانسجام مع النظام العالمي .

إن قطاع التربية و التعليم يشكل قطاعا حيويا إن لم نقل العصب الذي يحرك القوى الاجتماعية الأخرى المكونة للمجتمع لأنه يمتلك القوى الاجتماعية للتأثير في الاتجاه المذكور، هذا طبعا إن أدى وظيفته كما ينبغي داخل المجتمع و لأن الوظيفة الأساسية لهذا القطاع هو عملية إنتاج العنصر البشري بمعنى عملية الإعداد لهذا العنصر لأنه لا يمكننا أن نتصور نمو اقتصاديا دون الاعتماد على المهارات المتوفرة في المجتمع ، ضف إلى الوظيفة الأولى هي عملية الإشباع للحاجات

¹ أندريه مجنن ، مشروعات التعليم ، تفصيلاتها ، تمويلها ، إدارتها ، ترجمة عبد الصمد الأغبري ، و د . فريدة آل مشرق ، دار النهضة العربية ، ط 1 بيروت ، ، 1997 ، ص 9

الخاصة بالفرد في المجتمع لهذا و لبلوغ هذه المؤسسة أهدافها لا بد من إعادة النظر بالتقييم لبرامج الإصلاح السابقة و البحث عن مكنم الإخفاقات الحقيقية في الخطط المنجزة لهذا الغرض و إجراء التحليلات الكافية مسبقا لتسطير الأهداف المرجوة منها ، إذن مراعاة ضمن هذا واقع المجتمع و احتياجاته و أيضا مراعاة احتياجات الفرد في حد ذاته .

2- العوامل الأساسية التي أعاققت عمليات الإصلاح التربوي في

الجزائر :

الأمر المعروف لدى المجتمع و لدى الجميع من ذوي الاختصاص ، أن المجتمع يؤدي دورا هاما في رسم السياسات التربوية حيث أن نظامه يحدد نوعها و أساليبها و بما يتناسب مع ظروفه و إمكاناته و تطلعاته و لهذا من الضروري أن يبنى النظام التربوي على أساس مبدأ تكافؤ الفرص كحق من جهة و كضرورة اقتصادية من جهة أخرى ففيه استعمال أفضل للموارد البشرية¹، إذن المعايير الخاصة بالمجتمع هي التي تؤثر و تؤدي الدور في رسم معالم المنظومة و ذلك وفق الاحتياجات المستقبلية من الكفاءات و أكثر من ذلك فإن المدرسة المعاصرة لها وظائف ذات بعد عالمي شمولي يمكن إيجازها في : نقل

¹ إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل التربوي ، بيروت، دون سنة النشر ، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ، بدون سنة ، ص ص 141-142

التراث الثقافي ، التبسيط ، التطهير و تنسيق التفاعل الاجتماعي بين عناصر البيئة الاجتماعية و لهذا يتحتم توفر فلسفة اجتماعية و تربوية توصف بشمولية المعالم و الغايات و التوجهات ، تقام على أساسها السياسات التربوية و عليه فإن التسرع في تعميم التجارب دون إعداد العنصر الأساسي في هذه العملية (أي المعلم) و عدم إخضاعه إلى تكوين دوري و إرسال القائمين على هذه العملية إلى البلدان التي أقامت هذه السياسات لرفع الكفاءات و تقريب الرؤية في عملية التطبيق وقف دون تحقيق هذه العملية لدورها، و لم يستطع الإصلاح على هذا المستوى تجاوز الأزمات المرحلية على كل مستوى من مستويات أطوار التعليم ، بل بالعكس ، كل مرحلة من الإصلاح أوقعت المنظومة التربوية في متاهات و انزلاقات دفع ثمنها في كل مرحلة التلميذ، لأنه هو العنصر الموجه له هذا الإصلاح و سنقتصر في هذا العمل على عاملين أساسيين لهما أثر مباشر في عملية الإصلاح في الجزائر .

1/2- قصور الإدارة التعليمية عن مواكبة التطورات الحاصلة في

التعليم على المستوى العالمي :

لقد واكب قيام التعليم الحديث في البلدان العربية و الجزائر على وجه التحديد ، استخدام نمط جديد من الإدارة التعليمية ، و الذي كان جزءا من عملية التحديث التي شملت الإدارات العامة ، و بما أنه لم يأت وليد الابتكار بقدر ما جاء وليد التقليد لتجارب أخرى في العالم ، و في مجتمعات تختلف بيئتها الاجتماعية و الثقافية عن الجزائر تماما ، بالإضافة إلى أن التصور الذي كان من قبل الإدارة يتمثل آنذاك في التنفيذ و التسيير و الضبط ¹ . فإن ذلك أعاق مسايرة ما هو موجود على المستوى تاعالمي ، و لأن مهمة النشاط الإداري لن تتجاوز في هذه المجتمعات عددا قليلا من المدارس و بأهداف ضيقة ، حيث اقتصر الهدف في إعداد عدد من الموظفين للحكومة و بمطالب بسيطة (حيث يوجد معلم ، كتاب ، قرطاس و سبورة) ، و هذا طبعا لم يجعل هذه المجتمعات تدخل سيرورة التغيير و لن يجعلها تحت أي ظرف من

¹ التربية ، مجلة تربوية ثقافية تصدرها وزارة التربية و التعليم الأساسي ، ماي / جوان 1982، العدد

3 ، السنة 1 ، ص 73 .

الظروف و حتى التعليم من جهته أيضا لم يبق على حاله حيث عرف تغييرات معتبرة هزت ذلك التوازن الذي كان بينه و بين الإدارة المسيرة له و الحقيقة أن ما أصاب الإدارة التعليمية من تطور لم يتجاوز الطبيعة الأولى له سواء ما تعلق منه بالفلسفة الخاصة به أو بالمفاهيم و الوظائف و حتى أيضا من حيث الأساليب المتبعة ، و الهياكل المجهزة لهذه العملية ، كما أنه تعدى ذلك للقيم السلوكية و لكل هذا لم تستطع هذه المنظومة أن تواكب و أن تسير التحولات الجديدة و المفاهيم و الفلسفات الجديدة المتضمنة لنظام التعليم في العالم ، و لعل الشيء الذي يؤكد فكرة عدم التجديد في الأساليب و الأدوات الإدارية و التي تؤدي دورا أساسيا من خلال ضعف السير الجيد لهذه العملية هو أن معظم المؤسسات الجزائرية التابعة لهذا القطاع مازالت تطبق طرق عصر ما قبل التكنولوجيا أو (ما قبل التعليم القياسي) كما يتفق المختصون على تسميته ، بحيث يسود الأسلوب التقليدي سواء على مستوى وضع الميزانية السنوية ، أو الإنفاق أو المعاملات المالية الأخرى ، و أيضا على مستوى جمع المعلومات التربوية و تخزينها أو حفظها و استرجاعها و حتى أيضا طرق الاتصال و المراجعة . أكثر من ذلك فإن عدم كفاية المورد البشري و الذي يعد من أهم عنصر في العملية الإدارية و التعليمية على وجه الخصوص بحيث كان التوجه نحو النمو الكمي لها

و تحويل أعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين إلى وظائف إدارية ، مما نتج عن هذا التحول رواسب خطيرة أعاققت العملية التعليمية أولا ، ثم ألزمت بعد ذلك الاتجاه نحو ممارسات لم تكن موجودة في مجتمعنا و لا مسطرة ضمن أهداف منظومتنا .

هنا يمكن الإشارة إلى أن الوضعية الحالية للتعليم في الجزائر ما هي إلا نتاج عوامل متداخلة ، داخلية و خارجية لسنا هنا في مجال مناقشتها ، لأن موضوعنا هو التركيز على الممارسات الجديدة التي ظهرت على مستوى هذه المنظومة في ظل التحولات الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمع ، ناهيك عن أن الإستراتيجية التي رسمت في هذا القطاع أدت أيضا إلى استمرار الوضع على ما هو عليه الآن ، و الوصول إلى مخرجات لم تكن في الحسبان .

2/2- فلسفة التربية و التعليم في حد ذاتها :

يمكن القول أن هذا العامل يعد أيضا من بين العوائق التي وقفت أمام تقدم هذه المنظومة و مسايرة التحولات العالمية ذلك أن فلسفة التربية و التعليم في المجتمعات النامية (و الجزائر نموذج لها) لم تهتم باقتصاديات التربية و التعليم ، حيث أنه و لوقت ليس ببعيد همش هذا القطاع و أبعد من أن يكون أساسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، على الرغم من أن الاستثمار في الرأسمال البشري هو ثروة دائمة قادرة

على أن تتحكم في كل الأمور المتعلقة بعد ذلك بالمجتمع ، و قطاعاته الحساسة ، إذا يمكن إرجاع هذه الصعوبة التي يكتسبها هذا القطاع من حيث القياس للعائد من وراء العملية التعليمية ، كما هو الحال في قطاع التجارة و الصناعة ، حيث استبعد رجال التربية الربط في تكوين العنصر البشري بإنتاج السلع المادية ، و لأن الاهتمام بهذا الجانب يعد حديث العهد حيث ساد و لوقت طويل اعتقاد أن العملية التعليمية هي نوع من أنواع الخدمات التي تقدم للمجتمع بعيدا عن الجوانب الاقتصادية في ظل التحولات المستمرة و لأنه يمكن في المنظومة الاستثمار في العنصر البشري من أجل تحقيق الغايات الاقتصادية و الاجتماعية و التحول من فلسفة الخدمة إلى فلسفة تحقيق الاستجابة للضرورات المطلوبة على مستوى المجتمع و تموقعه في العالم سواء العربي أو الدولي ، حيث أن العملية التعليمية أبعادها متعددة و متشابكة منها ما كان متعلقا بالمجتمع و الذي يتمثل في الوعي بالبيئة و تقاسم المعرفة ، و منها ما تعلق بإمكانية التعايش من أجل القيام بالدور الإيجابي و لهذا كان لزاما على المنظومة التربوية أن تتغير من أجل رفع التحدي في عصر المعلومات و الذي يشكل فيه الوقت أهم عنصر ، ذلك حتى تستطيع الإنسانية إقامة علاقات ذات أبعاد عامة و شاملة ، إلا أن أهم القنوات التي يمكن بواسطتها نجاح هذه العملية هي ضرورة التنسيق ما

بين المدرسة و الأسرة من أجل تحقيق الأهداف التربوية ، إلا أن هذا لم يتوفر في التجربة الجزائرية على مستوى المنظومة التربوية .

هذا الذي دفع الأسرة تحت كل هذه الظروف و تبعا للعوامل المذكورة سابقا ، إلى ممارسات خارج المنظومة و ذلك لتحقيق و ضمان اكتساب المعرفة و الاستدراك خاصة من قنوات أخرى غير رسمية ، على الرغم من أن المدرسة ما هي إلا مجتمع مصغر مهياً للمجتمع الأكبر ضف إلى ذلك أن العولمة هي أيضا مرحلة جديدة فرضت وجودها بكل معطياتها و تداعياتها و فرضت أكثر من ذلك تقسيم على أساس المعرفة مصنع للمعرفة و مبتكرها و مستهلك لمنتج هذا الابتكار¹ بالإضافة إلى الإيقاع السريع في الانتشار و التأثير و أيضا هيمنة دول المركز و سيطرتها في ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ فإنه لابد هنا من التحول لا محالة و مواكبة الوضع و منه الانخراط في النظام العالمي و الاندماج فيه .

لهذا كان لزاما النهوض و التجديد في ميدان التربية و التعليم إلا أن طغيان بعض الأساليب العقيمة خلال الإصلاحات التي عرفت هذه المنظومة و جمود بعض العناصر المكونة لها أفرز عنه توجهات جديدة حاول من خلالها الأولياء تدارك القصور الذي عانت منه العملية

¹ أحمد مجدي حجازي ، العولمة بين التفكير و إعادة التركيب ، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2005 ، ص 33 .

التعليمية في النظام الرسمي للخروج إلى مؤسسات أخرى لتدارك النقائص في المواد التي تشكل أهمية قصوى و العلوم و اللغات بحكم أنها تعد القواسم المشتركة للنظام التعليمي العالي و ذلك لتسهيل عملية الاتصال و التواصل في هذا المجال ، و أكثر من ذلك أصبح اليوم من الحتمي تبني فلسفة واضحة المعالم و شاملة الغايات و محددة التوجهات حتى تستطيع المنظومة التربوية أن توفق في عملية الإصلاح و تتدارك النقائص التي اكتنفت سياساتها السابقة ، هذا من جهة و من جهة أخرى اعتماد نظرة ذات بعد شمولي يتحقق فيها التكامل لكل المسارات حتى يصبح هذا الإصلاح ناظما لكل المجتمعي¹ .

لهذا يمكن القول أن التعليم أينما كان أبعاده متعددة منها ما تعلق بالمجتمع و المتمثل أساسا في الوعي بالبيئة و تقاسم المعرفة و إمكانية التعايش ، ذلك من أجل القيام بالدور الإيجابي على الرغم من أن المدرسة الجزائرية ساهمت بإحداث مجموعة من التغيرات القيمة على هذا المستوى حتى أنها اكتسبت بعدا تحرريا كبيرا² .

و على الرغم من محاولات الإصلاح فإنها لم تصل هذه الأخيرة إلى إحداث تغير جوهري لوضعية

¹ مصطفى محسن ، التخطيط التربوي الاستراتيجي لتهيئة الموارد البشرية ، ص 33 .

² عبد الجليل حليم ، التدخل الاستعماري و الحركية الاجتماعية ، مجلة الوحدة ، العدد 57، يونيو

1989 ، ص ص 14 - 15

التعليم في الجزائر و ذلك بسبب تعقد المشاكل الموروثة عن النظام التعليمي السابق (و القصد الفترة التي سبقت الاستقلال) ، حيث أن المجتمعات المغاربية استهدفت كلها من عملية الإصلاح الأول تحرير النظام التعليمي من الهيمنة الأجنبية ، و تكييفه مع دوافع و حاجيات المجتمع¹ و لذا فهو لزاما عليها اليوم أن تسعى للإصلاح من أجل فرض التحدي من جهة و الاستجابة للمتطلبات الراهنة ، حتى تستطيع أن تحقق الأهداف الإنسانية و المتمثلة في إقامة علاقات ذات أبعاد شاملة و أهم القنوات هنا و التي يمكن اعتبارها أساسية لنجاح مساعي هذه المنظومة هو ضرورة التنسيق ما بين المدرسة و الأسرة ، هذا الذي يمكن القول عنه أنه لم يتوفر في التجربة التعليمية في الجزائر و هي بذلك عدة عوائق حدت من تفاعل هذه المؤسسات لاستكمال الدور التنموي تقريبا في كل المراحل الإصلاحية من جهة و أدت أيضا إلى غياب شروط التحصيل و التكوين في ظل الإمكانيات المحدودة في المحيط العائلي هذا الذي يبرر من جهة فشل الإصلاحات التربوية و التحول في اتجاه مضامين جديدة تضمن الاستدراك و تدارك النقائص عبر قنوات رسمية خاصة و أن الحاجة ملحة في ذلك بحكم المرحلة

¹ المكي المروني ، الإصلاح التعليمي بالمغرب ، 1994/1956 ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، سلسلة بحوث و دراسات رقم 1996/17 ، ص ص 34-35 .

الجديدة التي تمر بها الإنسانية ألا و هي العولمة التي فرضت تقسيما على أساس المعرفة من مصنع للمعرفة إلى مستهلك لها و الذي نجم عنه ضرورة تحقيق التكافؤ من أجل الانخراط في النظام العالمي ، حيث لابد من التسابق للوصول حتى أصبح هم الأولياء اليوم هو البحث باستمرار للعثور عن الأستاذ الكفاء من أجل تدارك النقص خاصة في بعض المواد التي تشكل نقاطا أساسية في التحدي العالمي كالرياضيات و اللغات الأجنبية و ذلك من أجل إدراك الرهانات و ضمان التفاعل الايجابي و يمكن الإشارة هنا إلى بعض التحسن جراء هذه الإجراءات التي سعى إليها الأولياء لتخطي أبنائهم العجز في هذه المواد ، حيث أن هذا الانتشار و الإقبال المتزايد على الدروس الخصوصية يعود بالدرجة الأولى إلى العوائق التي ذكرناها سابقا و المتعلقة بقصور المنظومة التربوية على هذا المستوى و الذي يجسد تراجع الدور التربوي و التوجيهي للمدرسة في حد ذاتها

يتضح مما سبق ذكره أنه جرت العادة أننا نسلط الضوء عندما نتحدث عن الإصلاح التربوي على المنهاج و كأن المنهاج هو العنصر الوحيد الذي يمثل العملية التربوية و جعله يحتل موقعا إستراتيجيا أثناء عملية الإصلاح ، إلا أن هذا الأمر بات لوحده غير كافيا لكي يستطيع الإصلاح أن يحقق تجاوز العقبات من جهة و الدخول في السياق

العالمي و التفاعل مع النظم التعليمية العالمية و مواجهة بذلك المتغيرات الجديدة و هذا حتى تستطيع نظمنا التربوية أن تكون قادرة على إعداد جيل يتحكم في التكنولوجيا أولاً ثم القدرة على إنتاج المعرفة لأن الخطورة بالغة أمام التحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري من أجل بلوغ درجة عالية يمكن بموجبها تحديد المسار للتحكم في المستقبل للنهوض و تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية خاصة أن الثورة التكنولوجية الثالثة كما يسميها البعض تتميز بصناعة المعلومات و تبادلها يقضي النهوض بهذه المنظومة و البحث عن الخل الحقيقي الذي أدى إلى قصورها ، إن فشلها إن صح التعبير عن ذلك .

قائمة المراجع :

- 1- أحمد مجدي حجازي ، العولمة بين التفكير و إعادة التركيب ، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2005 .
- 2- المكي المروني ، الإصلاح التعليمي بالمغرب ، 1994/1956، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية ، الرباط ، سلسلة بحوث و دراسات رقم 17/1996 .
- 3- أندريه مجنن ، مشروعات التعليم ، تفصيلاتها ، تمويلها ، إدارتها ، ترجمة عبد الصمد الأغبري ، و د . فريدة آل مشرق ، دار النهضة العربية ، ط 1 بيروت ، ، 1997 .
- 4- إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل التربوي ، بيروت، دون سنة النشر، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ، بدون سنة .

- 5- د . حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، الإحصاءات و الوثائق ، سينا للنشر ، ط1 ، القاهرة ، 1993 .
- 6- محمد العزيز الساحلي ، قضية التربية و التعليم من خلال فكر زعماء الإصلاح ، تقديم الشيخ الشاذلي الشفير مراجعة حمادي الساحلي ، دار صادر ، ط 1 بيروت .
- 7- مصطفى محسن ، التخطيط التربوي الاستراتيجي لتهيئة الموارد البشرية .
- 8- عبد الجليل حليم ، التدخل الاستعماري و الحركية الاجتماعية ، مجلة الوحدة ، العدد 57 ، يونيو 1989 .
- 9- د . عشراي سليمان ، الشخصية الجزائرية ، الأرضية و المحددات الحضارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- 10- د. نجيب إلياس برسوم ، محمد مصطفى زيدان ، المتغير الاجتماعي و التربية ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة.
- 11- التربية ، مجلة تربوية ثقافية تصدرها وزارة التربية و التعليم الأساسي ، ماي / جوان 1982 ، العدد 3 ، السنة 1.